

دور المحكمة الجنائية الدولية في حماية الشعب الفلسطيني من الإبادة الجماعية

هند مصطفى صالح الهاشمي*
كلية الشريعة ، جامعة الزيتونة/ ليبيا

Shamnaser284@gmail.com

تاريخ القبول 2025/11/2م

تاريخ الارسال 2025/9/1م

The role of the International Criminal Court in protecting the Palestinian people from genocide

Hend Mustafa Saleh Al-Hashemi

Faculty of Sharia, Al-Zaytouna University, Libya

Shamnaser284@gmail.com

Abstract:

The International Criminal Court is one of the international legal mechanisms that can play a role in protecting the Palestinian people from crimes of genocide, within the framework of its legal mandate to prosecute perpetrators of the most serious crimes of concern to the international community.

The court can also contribute to protecting the Palestinian people by investigating acts that may constitute genocide, prosecuting those responsible for these crimes, providing general deterrence by threatening to hold potential perpetrators accountable, and legitimizing the suffering of victims through legal recognition.

However, the court faces significant challenges in this regard, including political constraints, the lack of participation by some parties, and limited enforcement mechanisms, which undermine its practical effectiveness in providing immediate protection to the Palestinian people. Thus, the role of the International Criminal Court in this case remains the subject of ongoing legal and political debate, with supporters viewing it as a step toward achieving justice and opponents criticizing it for alleged bias or ineffectiveness.

Keywords:

Palestine, occupation, International Criminal Court, international community, genocide.

الملخص:

تمثل المحكمة الجنائية الدولية أحد الآليات القانونية الدولية التي يمكن أن تلعب دوراً في حماية الشعب الفلسطيني من جرائم الإبادة الجماعية، وذلك في إطار ولايتها القانونية لمحاكمة مرتكبي أشد الجرائم خطورة التي تثير قلق المجتمع الدولي. كما يمكن للمحكمة أن تساهم في حماية الشعب الفلسطيني من خلال التحقيق في الأفعال التي قد تشكل إبادة جماعية، محاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم، وكذلك الردع العام عبر تهديد المسؤولين المحتملين بالمحاسبة، وإضفاء الشرعية على معاناة الضحايا من خلال الاعتراف القانوني.

ومع ذلك، تواجه المحكمة تحديات كبيرة في هذا الصدد، بما في ذلك القيود السياسية، وعدم مشاركة بعض الأطراف، ومحدودية آليات التنفيذ، مما يضعف من فعاليتها العملية في توفير حماية فورية للشعب الفلسطيني، وبذلك يبقى دور المحكمة الجنائية الدولية في هذه القضية موضوع نقاش قانوني، وسياسي مستمر، بين مؤيد يراه خطوة نحو تحقيق العدالة، ومعارض ينتقدها بسبب تحيز مزعوم، أو عدم فعالية.

الكلمات المفتاحية: فلسطين- الاحتلال- المحكمة الجنائية الدولية- المجتمع الدولي- الإبادة الجماعية.

المقدمة:

يعد الصراع العربي الاسرائيلي، واحداً من أطول النزاعات التي شهدتها البشرية، مما أدى الى انتهاكات واضحة، وجرائم ضد الشعب الفلسطيني، وقد تعرض الفلسطينيون لجميع أنواع الجرائم الدولية، ومنها جريمة الإبادة الجماعية، منذ قيامها عام 1948م إلى هذه اللحظة، فقد شهدت الحرب الاخيرة التي شنها الاحتلال ابادة حقيقية، وتهجير قسري المدنيين الفلسطينيين.

ففي عام 2021، قررت المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق في الجرائم المحتملة المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 2014، بما في ذلك أي أفعال قد تشكل إبادة جماعية. يأتي هذا القرار بعد سنوات من المداولات القانونية حول ولاية المحكمة على الأراضي الفلسطينية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من إلقاءها الضوء على واحد من أهم، وأخطر الجرائم التي تعرض لها الشعب الفلسطيني منذ ما يزيد عن (76) عاما.

ثالثاً/ إشكالية وتساؤلات الدراسة:

إن دراستنا لهذا الموضوع تثير عدة تساؤلات من أهمها:
- ماهي الجهود التي بذلتها المحكمة الجنائية الدولية حتى توقف جريمة الإبادة ضد الشعب الفلسطيني؟
- ماهي العراقيل التي تواجه دور المحكمة الجنائية الدولية في وقف الإبادة ضد الشعب الفلسطيني؟

هذه التساؤلات سيتم الإجابة عنها في ثنايا هذا البحث.

أهداف الدراسة :

- التعرف على الجهود التي بذلتها المحكمة الجنائية الدولية حتى توقف جريمة الإبادة ضد الشعب الفلسطيني.
- معرفة العراقيل التي تواجه دور المحكمة الجنائية الدولية في وقف الإبادة ضد الشعب الفلسطيني .

رابعاً/ نطاق الدراسة:

ستقتصر دراستي في هذا البحث عن أحد الجرائم الدولية الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وهي جريمة الإبادة الجماعية دون التطرق لجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وهذا لا يعني عدم خطورة هذه الجرائم.

سادساً/ خطة الدراسة:

ستتبع الباحثة في دراستها لهذا الموضوع، التقسيم الثنائي، حيث خصص الأول لدراسة مفهوم الإبادة الجماعية، وارتكابها في السياق الفلسطيني، أما الثاني فسنتناول جهود المحكمة الجنائية الدولية لوقف الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، والعراقيل التي تواجه عملها.

المطلب الأول- مفهوم الإبادة الجماعية وارتكابها في السياق الفلسطيني

سنتناول في هذا المطلب مفهوم الإبادة الجماعية، ثم ننقل بعد ذلك لدراسة ارتكابها في السياق الفلسطيني.

الفرع الأول/ مفهوم جريمة الإبادة الجماعية:

جريمة الإبادة الجماعية، أو جريمة إبادة الجنس البشري، أو إبادة الجنس، كلها مصطلحات تنصب على معنى واحد وخطير⁽¹⁾، ألا وهو استئصال مادي يؤدي في النهاية إلى القضاء على الجماعة البشرية المستهدفة بغض النظر عن الطرق المستخدمة سواء التعرض لهم بالطرق المادية كالذبح، وغيره، أو بالطرق المعنوية،

وذلك بالتأثير على النفس البشرية، أو حملها على العيش تحت ظروف قاسية يصعب تحملها (2).

وتعتبر هذه الجريمة أخطر الجرائم الدولية التي ترتكب ضد البشرية؛ (3) لأنها تمس حياة شخص، أو أكثر، وبحريتهم، وحقوقهم، وتقلل من قيمة الإنسان؛ فهي تمس أدميته (4).

وهي حديثة العهد فهي لم تظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية، (5) وجاءت تسميتها من الفقيه البولوني (ليميكن) الذي كان يشغل منصب مستشاراً في شؤون الحرب للولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الحرب العالمية الثانية. (*)

وهذه الجريمة تأتي في مقدمة الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية (6)، فقد كبدت هذه الجريمة النكراء خسائر فادحة في الأرواح، فمن يوغسلافيا السابقة إلى رواندا، ومن كمبوديا إلى الشيشان وصولاً إلى فلسطين (7).

وقد عرفتها المادة (6) من نظام روما الأساسي صراحة على أنها: (أي فعل من الأفعال التالية يرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية، أو إثنية، أو عرقية، أو دينية بصفاتها هذه إهلاكاً كلياً، أو جزئياً:

أ) قتل أفراد الجماعة.

ب) إلحاق ضرر جسدي، أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة.

ج) إخضاع الجماعة عمداً لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كلياً، أو جزئياً.

د) فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة.

هـ) نقل أطفال الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى".

الفرع الثاني/ جريمة الإبادة الجماعية في فلسطين 1948-2024م.

على مر السنوات الماضية، وبصرف النظر على عدم مشروعية احتلال إسرائيل لأراضي الغير بالقوة الذي يشكل بحد ذاته جريمة تستوجب المحاكمة، والجزاء، فإن إسرائيل (8) مازالت تمارس جل الأفعال التي تندرج تحت جريمة الإبادة الجماعية، فقد قتلت الجماعة دون أي مبرر وجل هذه الجماعة من الأطفال، والشيوخ، والنساء، والحق ضرر جسدي ببيهم، فلم يعد لهم مكان آمن يحتمون فيه من البرد الشديد، والجوع الذي قتل الآلاف منهم فلم يعد لهم ما يسدون بيه جوعهم، بالإضافة الى شربهم مياه غير قابلة للشرب تسبب لهم أيضاً هلاك جسدي، ونتيجة للقصف والقتل فقد أصاب جلهم بأمراض نفسية وهلاك عقلي لهم، وهذا كله القصد منه اهلاك الشعب الفلسطيني هلاكاً كلياً.

وسياسة التهجير الجماعي التي ترتب عليها تهجير أكثر من (70000 ألف) شخص، ومنعهم من العودة إلى بيوتهم، والاستيلاء عليها(9).

ومن أبرز المجازر الإبادة الجماعية مجزرة دير ياسين 1948م، إذ تم الهجوم على قرية دير ياسين، وقتلت ما يقارب (250) شخصا، ومجزرة مخيم جنين 2002م، وصبرا وشتيلا 1982م والتي راح ضحيتها حوالي (3000) شخصا، وغيرها من المجازر (10).

فمنذ الهجوم الذي قامت به حماس في السابع من أكتوبر لسنة 2023م، و ما أعقبه من رد إسرائيلي شديد العنف بدأ بالخامس عشر من أكتوبر 2023م، حيث وقع أكثر من 800 شخصية من المجتمع الأكاديمي في بيان علني يحذر من خطر الإبادة الجماعية التي يمكن ارتكابها في غزة، كما دق خبراء مستقلون في الأمم المتحدة ناقوس الخطر واصفين الأحداث في غزة بأنها "إبادة جماعية قيد الاعداد" مطالبين الدول المعنية بوقفها، كما تقدم بعض المحامين، والمنظمات غير الحكومية بطلبات إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لفتح تحقيق بشأن جريمة الإبادة الجماعية في غزة، الأمر الذي يمثل خطوة أولى نحو الملاحقة الجنائية ضد المسؤولين الإسرائيليين المتورطين، فإسرائيل مازالت وإلى حد هذه اللحظة تقوم بارتكاب جرائم إبادة ضد الشعب الفلسطيني، وهذا ما أدلى بها كبار المسؤولون الإسرائيليون بنية إبادة الشعب الفلسطيني(11).

المطلب الثاني - جهود المحكمة الجنائية الدولية لوقف الإبادة الفلسطينية والعراقيل التي تواجهها

سنتناول في هذا المطلب جهود المحكمة الجنائية الدولية لوقف الإبادة الفلسطينية، ثم ننتقل بعد ذلك لدراسة التحديات التي تواجه المحكمة الجنائية الدولية.

الفرع الأول/ جهود المحكمة الجنائية الدولية لوقف الإبادة الفلسطينية.

أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية بعد ما قامت إسرائيل و امام المجتمع الدولي بارتكاب الجرائم ضد الشعب الفلسطيني، مذكرات اعتقال بحق ابرز قادة الحرب في اسرائيل (نتنياهو) رئيس الحكومة و يواف غالانت (وزير الدفاع السابق، و اعتبرت أن ما قاموا به من جرائم تدخل في اختصاصها، و أن كل منهما يجب أن يتحمل المسؤولية الجنائية (12).

وبعد مذكرات الاعتقال هذه تلتزم جميع الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية باعتقالهم وتسليمهم إذا وطأت اقدامهم أرضهم.

وتستند المحكمة الجنائية الدولية في ولايتها القضائية على هؤلاء المسؤولين، إلى أن دولة فلسطين دولة عضو من سنة 2015م، وبالتالي للمحكمة البث في الجرائم التي يرتكبها أي شخص بغض النظر عن جنسيته، على أرض أي دولة عضو.

الفرع الثاني/ التحديات التي تواجه المحكمة الجنائية الدولية

من أهم العراقيل التي تواجه المحكمة الجنائية الدولية لتقوم بمهامها على أكمل وجه هو رفض إسرائيل الاعتراف بسلطة المحكمة الجنائية الدولية، ولا يعتد باختصاص هذه المحكمة، ورفضها التام أن يصادق عليه، وبالتالي فإنه لن يتعاون مع المحكمة، بالإضافة إلى أن الإدارة الأمريكية وجهت انتقادات حادة إلى المحكمة بعد الإعلان عن صدور مذكرات التوقيف، وهذا يدل على التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية، والمحكمة، رغم أنه من الناحية القانونية فإن المحكمة الجنائية الدولية مستقلة، ولها صلاحيات وفقاً لنظامها الأساسي، وستكون مواقف الدول الأعضاء، والتي تدعم اختصاص المحكمة موضع مراقبة من قبل المجتمع الدولي بالإضافة إلى التحدي الأكبر لمحكمة اقترن إطلاقها بعبارة " تحدي الحصانات (13).

فاتفاقيات الحصانة التي تبرمها الدول فيما بينها، والتي تتضمن الدول الأطراف فيها بعدم التحقيق مع، أو تسليم الأشخاص، أو المواطنين المشتبه بارتكابهم جرائم تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وهذا التضمن لا يحمل بطلته إلا افلاتاً من العقاب، وعدم الرغبة في معاقبة من يثبت ادانته بارتكاب الجرائم الدولية (14). فهذه من أبرز ما يعرقل عمل المحكمة الجنائية الدولية بالإضافة إلى أن إسرائيل، وهذه حقيقة لا يمكن إخفاءها تعتبر من الدول التي لها شأن بين دول العالم، فهي تجد مساندة قوية من أكثر الدول العظمى.

الخاتمة :

1/إن الصراع العربي الإسرائيلي، والذي كان ضحيته الشعب الفلسطيني نتج عنه العديد من الجرائم الدولية كجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية، والذي كان موضوع دراسته.

2/إن جرائم الإبادة الجماعية بمفهومها العام هو استئصال مادي يؤدي في النهاية إلى القضاء على جماعة بشرية مستهدفة، وهذا ما تم تجسيده في الحرب على غزة، فقد وضع تحت ظروف قاسية يصعب تحملها، ضد أطفال، ونساء، وشيوخ من الصعب عليهم تحمل هذه الظروف، فمن لم يقتل منهم بالدافع، والاسلحة قتل بالتعذيب، والجوع، والبرد، والحر الشديدين.

3/ بذلت المحكمة الجنائية الدولية بعد هذه المجازر جهدها، فقد أصدرت دائرتها التمهيدية الأولى مذكرات اعتقال ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي، ووزير دفاعها السابق.

4/ واجهت المحكمة الجنائية الدولية العديد من الصعوبات لتقوم بمهامها على أكمل وجه، ومقاضاة رؤساء الحرب على غزة، ومن أهم هذه العراقيل رفض إسرائيل الاعتراف بالمحكمة بالإضافة إلى وقوف الإدارة الأمريكية مع الحرب على الشعب الفلسطيني.

التوصيات:

1/ أوصي بتوافر آلية صارمة تتعامل مع جميع بالتساوي، وبعيدا عن الانتقائية، وسياسة الكيل بمكيالين، على أن يتوسع الاختصاص الجنائي للمحكمة الجنائية الدولية ليشمل جميع دول العالم دون استثناء، وحتى لا تستطيع أي دولة مثلما قامت إسرائيل بارتكاب جرائم دولية، ويقابلها رفضها لعمل المحكمة الجنائية الدولية حتى تفعل ما تنشاء.

2/ اتخاذ اجراءات أكثر صرامة للملاحقة الدولية و لتفعيل أكبر للشرطة الدولية.

تم بحمد الله وتوفيقه

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

- مجلة الأصالة - العدد الثاني عشر